مبادئ القانون

الفصل الدراسي الثاني
العام الدراسي ١٤٣٠ – ١٤٣١هـ

د.علي بن صالح الزهراني

أستاذ القانون التجاري والملكية الفكرية والصناعية وبراءات الاختراع المساعد

نظام التعليم المطور للانتساب

العلوم الادارية والتخطيط – قسم القانون

مصادر القاعدة القانونية
في المملكة العربية السعودية

عناصر المحاضرة

موضوع المحاضرة:

نتناول في هذه المحاضرة الموضوعات التالية:

- مصادر القواعد الشرعية
- مصادر القواعد الوضعية وتدرجها وطرق سنها

الهدف من المحاضرة:

تهدف هذه المحاضرة الى التعريف بمصادر القواعد الشرعية المختلفة وكذلك التعريف بمصادر القواعد الوضعية ووظيفتها وانواعها المختلفة وتدرجها وطرق سنها او تعديلها .

مقدمة

المصدر هو الاصل الذي يشتق منه الشيء وعلية فان مصدر القواعد القانونية المصدر الذي الذي تشتق منه هذه القواعد احكامها.

انواع مصادر القانون:

- مصادر مادية - مصادر تاريخية - مصادر رسمية - مصادر تفسيرية
- وفي المملكة العربية السعودية تجد القواعد القانونية مصدرها في أحكام الشريعة الاسلامية وفي الانظمة (القوانين) التى وضعتها الدولة بما يتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية. وعليه فيكون لدينا:
- **مصادر للقواعد او الاحكام الشرعية**
- **ومصادر للقواعد القانونية الوضعية**

اولاً: مصادر للقواعد او الاحكام الشرعية

- تسمى بالمصادر الشرعية نسبة الى الشريعة الاسلامية
- تعتبر المصادر التالية من اهم مصادر االقواعد الشرعية في المملكة:

١. القرآن الكريم
٢. السنة النبوية
٣. الإجماع
٤. القياس
٥. المصالح المرسلة

ثانياً: مصادر القواعد القانونية الوضعية

❖وتنقسم مصادر القانون بصفة عامة الى:

اولا: المصادر الرسمية: وهي الطرق المعتمدة التى تمر بها القواعد القانونية و تكسبها صفة الالزام. ويتم الرجوع إليها لحسم المنازعات أمام القضاء وهي:

- التشريع
- مبادئ الشريعة الاسلامية
- العرف
- القانون الطبيعي ومبادىء العدالة

ثانيأ: المصادر التفسيرية: أما المصادر التفسيرية فيرجع إليها في تفسير مضمون القاعدة عند التطبيق

-الفقه

-القضاء

اولا: المصادر الرسمية

اولا:التشريع

- يقصد بالتشريع ما يصدر من السلطة المختصة في الدولة من قواعد مدونة ، يهدف منها تنظيم العلاقات بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في الدستور(الانظمة الاساسية للحكم).
- ينقسم التشريع إلى عدة أقسام هي:

اولا:التشريع الأساسي (الدستور)

ثانيا:التشريع العادي (الأنظمة {القانون})

ثالثا:التشريع الفرعي (اللوائح)

- وسوف نستعرض هذه التشريعات على النحو التالي:

اقسام التشريع

اولا:التشريع الأساسي (الدستور)

يتمثل التشريع الأساسي (الدستور) في المملكة العربية السعودية في:

- النظام الأساسي للحكم، الذي صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ
- نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/٣ ١) وتاريخ ٣/٣/١٤١٤هـ
- نظام مجلس الشورى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/ ٩١) وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ،
- نظام مجلس المناطق الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/ ٩٢) وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ.

يحتل التشريع الأساسي المرتبة الأولى من حيث الأهمية، ولا يجوز وفقًا لمبدأ تدرج التشريعات للتشريعات التالية له في المرتبة (التشريعات العادية والفرعية) مخالفة نصوصه، ويقع باطلاً كل نص يخالف أحكام الدستور.

التشريع الأساسي (الدستور) يتبع

يختص التشريع الأساسي بتحديد المسائل التالية:

١- المبادئ العامة المتعلقة بشكل علم الدولة ونظام الحكم فيها.

٢- مقومات المجتمع، والحقوق والواجبات لأفراد المجتمع.

٣- المبادئ الاقتصادية للدولة.

٤-تنظيم سلطات الدولة الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية).

٥- إيرادات الدولة وكيفية صرفها، والرقابة على أداء الجهاز الحكومي.

٦- حالات تعليق العمل بالدستور، وكيفية تعديله، وأثر الاتفاقيات والمعاهدات على تطبيقه.

ثانيا: التشريع العادي (القانون)

- **يقصد به التشريع الذي تصدره السلطة التشريعية وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في التشريع الأساسي.**
- في المملكة يستخدم مصطلح (نظام) بدلاً من مصطلح (قانون)، ومصطلح (السلطة التنظيمية) بدلاً من (السلطة التشريعية).
- وتتمثل السلطة التشريعية في المملكة في مجلس الوزراء
- ومن **أمثلة التشريع العادي** :

نظام العمل، نظام الأوراق التجارية، نظام الرشوة، نظام التحكيم، نظام السجل التجاري، نظام الشركات، ونظام الاستثمار الأجنبي .....الخ

مراحل سن التشريع

- حتى يكون التشريع العادي ملزمًا للمخاطبين بإحكامه، فإنه يجب أن يمر بعدة مراحل هي كالتالي:

١. **الاقتراح والاعداد**
٢. **مرحلة التصويت**
٣. **مرحلة المصادقة**
٤. **مرحلة الإصدار**
٥. **مرحلة النشر**

مراحل سن التشريع (يتبع)

أ. الاقتراح:

هو اول المراحل التى يمر بها وضع التشريع.

يقصد بالاقتراح عرض مشروع القانون (النظام) على الجهة المختصة بالتشريع لإبداء الرأي فيه

ويوضح الدستور الجهة المخولة بحق التقدم باقتراح بمشروع نظام، ويتخذ اقتراح التشريع في المملكة **إحدى الطرق التالية:**

١. يجوز لعضو أو عدد من أعضاء مجلس الشورى تقديم مشروع نظام جديد، أو مشروع تعديل نظام. (مادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى)

٢. يجوز لأي من أعضاءِ مجلس الوزراء تقديم مشروع نظام جديد يتعلق بأعمال وزارته، أو يراه محققا للمصلحة العامة. (مادة ٢٢ من نظام مجلس الوزراء)

مراحل سن التشريع (يتبع)

- فإذا تمت الموافقة على قبول مقترح او مشروع النظام بصفته فانه يحال الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وشعبة الخبراء لدراستة وإعطاء تقرير بشانها
- كما يتعين ايضا احالة النظام الى مجلس الشورى لدراسته وإعطاء الراى بشانه وتتولى لجنة الانظمة والادارة القيام بهذة المهمة وتقوم ايضا بصياغته وتنسيق مواده واحكامه وذلك قبل عرضه على المجلس لمناقشته والتصويت عليه
- وبعد دراسة المشروع وتنقيحة وتصويبه يعاد مرة اخرى الى مجلس الوزراء
- وفي الحالة التى لايصل فيها المجلسان الى رأي مشترك فللمك مايراه مناسبا ازاء ذلك

ب. التصويت

- وهي المرحلة الثانية وتتمثل في عرض مشروع القانون او النظام على السلطة التشريعية لإقراره
- بمناقشته والتصويت عليه مادة – مادة، ثم يصوت عليه كمشروع متكامل؛ وذلك حسب الإجراءات المتبعة في مجلس الوزراء.
- وعندما تنتهي نتيجة التصويت بإقرار المشروع او الموافقة عليه فإن مهمة المحبس تنتهي عند هذا الحد وتبدأ مرحلة اخرى في حياة المشروع.

ج. التصديق

- وهي موافقة رئيس الدولة على مشروع القانون المقترح وتحويلة من مجرد مشروع الى قانون.
- طبقًا لنظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/١٣) وتاريخ ٣/٣/١٤١٤هـ، يتم التصديق على مشروع النظام حال موافقة مجلس الوزراء عليه؛ ومرد ذلك إلى أن الملك يتولى رئاسة مجلس الوزراء؛ لذا فإن توقيع الملك على قرار مجلس الوزراء يعني المصادقة على مشروع النظام المقترح.

د. الإصدار

- يقصد به إثبات الوجود القانوني للتشريع الجديد، وضمه إلى القوانين السارية في البلاد، وعملية الإصدار تعد بمثابة **شهادة الميلاد**، وهي تعني إقرار السلطة التنفيذية بوجود النظام وإعطاء الأمر بنشره وتنفيذه.

- وتتم مرحلة الإصدار إذا صادق الملك – بصفته رئيس السلطة التنفيذية – على مشروع النظام، وتصدر الأنظمة في المملكة العربية السعودية بموجب مراسيم ملكية – أي بمجرد التوقيع على المرسوم – بإصدار النظام، ولا يعد النظام ملزمًا للمخاطبين بأحكامه إلا بعد نشره.

هـ. النشر

- تعد مرحلة النشر المرحلة الأخيرة التي يمر بها مشروع النظام ليصبح بعدها ملزمًا.
- ونقصد بالنشر إعلان النظام للجمهور من خلال نشر المشروع في **الجريدة الرسمية (أم القرى)**
- وقد وضحت ذلك المادة (٧١) من النظام الأساسي للحكم، حيث قضت بأن "تنشر الأنظمة في الجريدة الرسمية، **وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها ما لم ينص على تاريخ آخر"**،

النشر (يتبع)

- ويرتب النظام آثاره، ويصبح ملزمًا لجميع الأشخاص المخاطبين بأحكامه، ولا يجوز لأي شخص أن يدعي جهله بالنظام، أو يطلب إعفاءه من تطبيقه عليه؛ لأنه يفترض في كل شخص يقيم على أرض المملكة العربية السعودية أن يعلم بالنظام بمجرد نشره في الجريدة الرسمية، ما لم تكن هناك قوة قاهرة تحول دون وصول أعداد الجريدة إلى الناس.

ثالثا: التشريع الفرعي (اللائحة)

- **يعرف التشريع الفرعي بأنه مجموعة من القواعد القانونية العامة المجردة التى تصدر في شكل قرارات من قبل السلطة التنفيذية بمقتضى الاختصاص الممنوح لها في الدستور.**
- لا تعتبر جميع قرارات السلطة التنفيذية من قبيل التشريعات الفرعية إذ لا يعتبر من هذه القرارات تشريعًا فرعيًا إلا القرارات المتضمنة لقواعد عامة لا تخص شخصًا معينا بذاته أو حالة محددة بعينها،
- فالتشريعات الفرعية تتضمن قواعد عامة مجردة ومكتوبة، وتسمى بالقرارات التنظيمية تمييزًا لها عن القرارات الإدارية الفردية.
- يعد التشريع الفرعي أدنى أنواع التشريع مرتبة، حيث يأتي بعد النظام الأساسي والتشريع العادي.
- ولايجوز ان تتعارض مع النصوص الاعلى منها والا كانت معيبة بعدم الدستورية او عد النظامية

التشريع الفرعي (اللائحة) (يتبع)

- ولا يلغي التشريع الفرعي إلا بتشريع مساوٍ له في القوة أو تشريع أعلى منه في القوة
- بمعنى أنه لا يجوز تعديل أي عمل قانوني – سواء كان نظام أو لائحة – إلا من ذات السلطة التي أصدرته أو سلطة أعلى
- وتساعد اللائحة السلطة التنفيذية في وضع التشريع العادي موضع التنفيذ باعتبار أن هذه السلطة أقرب إلى مشاكل الناس وأكثر احتكاكا بالواقع ومعرفة بكل التفاصيل والجزئيات الدقيقة لتنفيذ والمتابعة.

اقسام اللوائح

وتنقسم اللوائح إلى ثلاثة أنواع هي: اللائحة التنفيذية، واللائحة التنظيمية، ولائحة الضبط.

أ. اللائحة التنفيذية:

- تهدف هذه اللائحة إلى وضع القواعد التفصيلية التي تساعد في تنفيذ النظام.
- ومن أمثلتها اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك، واللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية، واللائحة التنفيذية لنظام السجل التجاري، واللائحة التنفيذية لنظام التحكيم، واللائحة التنفيذية لنظام المحاماة.....الخ
- ويجب ألا تتضمن اللائحة تعديلاً أو إلغاءً لقاعدة من قواعد التشريع العادي.

اقسام اللوائح (يتبع)

ب. اللائحة التنظيمية:

- تهدف هذه اللائحة إلى تنظيم وترتيب المصالح والهيئات العامة بحكم اختصاصها في إدارة هذه المصالح والهيئات.
- ولها وجود مستقل وهي غير مرتبطة بقانون معين
- وطبقاً للمادة (٢١) من نظام مجلس الوزراء فإن مجلس الوزراء هو المختص بسن اللوائح التنظيمية،
- ومن أمثلة اللوائح التنظيمية: اللائحة التنظيمية لمزاولة مهنة التعقيب، ولائحة تنظيم المكاتب العقارية، ولائحة تنظيم المدارس الأهلية....الخ
- ويفترض فيها ايضا عدم معارضتها لقواعد قانونية اعلى منها العامة

اقسام اللوائح (يتبع)

ج. لائحة الضبط او البوليس:

- هي مجموعة القواعد القانونية الموضوعة من قبل السلطة التنفيذية بهدف صيانة الامن العام واستقرار المجتمع وتوفير السكينة والمحافظة على الصحة العامة.
- ولاتستند في صدورها الى قانون سابق
- وهي تمثل قيودًا على الحريات الفردية، تبررها مقتضيات المصلحة
- ومن امثلتها: لوائح المرور، واللوائح المنظمة للمحال المقلقة أو الضارة بالصحة العامة، واللوائح المنظمة لمراقبة الاغذية والادوية وضوابط المرافق العامة ....الخ

ثانيا:مبادئ الشريعة الاسلامية

- تعتبر احكام الشريعة الاسلامية المصدر الرسمي الاساسي للقانون في المملكة حيث يرجع اليها مباشرة للفصل في الخصومات المختلفة.
- الا ان هناك عدد من المسائل الهامة والضرورية لسير الحياة في المجمع استلزمت اصدار انظمة وقوانين في اطار المبادئ العامة للشريعة الاسلامية وتعتبر الشريعة مصدراً لهذه الانظمة والقوانين
- وعلى ذلك يجب على القاضي عند الفصل في خصومة معينة ان يرجع اولا الى الانظمة المختصة فان لم يوجد نظام يحكم المسألة محل النزاع فيتعين عليه الرجوع مباشرة الى احكام الشريعة الاسلامية .

ثالثا: العـــــــــــــــرف

- يعد العرف مصدرًا من مصادر القانون السعودي
- يعرف العرف كمصدر من مصادر التشريع بـــ :

اعتياد الناس على اتباع سلوك معين في مسالة معينة مع اعتقادهم بالزامية هذا السلوك بحيث يتعرض من يخالفة لجزاء مادي يوقع عليه.

- اي هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي كونتها الحاجات الاجتماعية وتوارثتها الأجيال، واعتقد الناس وجوب إتباعها، والتعرض للجزاء عند مخالفتها.
- يتضح من المفهوم السابق أن العرف يتكون من ركنين:

١. مادي

٢. معنوي.

ثالثًا: أركان العرف

اولا: الركن المادي

يقصد به إتباع الناس مدة طويلة من الزمن لسلوك معين في مسألة معينة، وعليه فهناك عدد من الشروط للركن المادي، هي:

١. **الاعتياد**
٢. **العمومية**
٣. **القدم،والثبات**
٤. **عدم مخالفة النظام العام والآداب.**

أركان العرف (يتبع)

١. الاعتياد:

- يجب أن يعتاد الناس بشكل ثابت ومنتظم سلوكًا معينًا في مسألة ما تتعلق بشؤونهم الاجتماعية أو الاقتصادية
- لهذا فإن العرف يستمد مصدره من تكرار سلوك الأفراد – على خلاف التشريع الذي ينبثق من سلطة معينة في الدولة – فالناس تتبع السلوك بمحض إرادتها لاستحسانها هذا السلوك أو لمجرد تقليده أو لضرورته؛
- مثاله ما جرت عليه العادة في بعض الدول العربية ومناطق المملكة على أن الزوجة تستحضر معها جهازها؛ أي أدوات الطهي وبعض الأثاث اللازم لمنزل الزوجية.

أركان العرف (يتبع)

٢. العمومية:

- وضحنا آنفًا أن القاعدة القانونية تتميز بالعمومية والتجريد
- وهذه الخاصية يجب أيضًا أن تتوفر في العرف، بحيث لا يقتصر خطابها على أشخاص معينين بالذات، وإنما تتوجه إلى الأشخاص بصفاتهم وأن يطبقها أغلبية الناس
- ولا يتطلب أن يشمل العرف كافة أرجاء الدولة
- كما لا يشترط أن يشمل العرف كل المهن فقد يقتصر على مهنة أو حرفة دون أخرى

أركان العرف (يتبع)

٣. القدم :

- لكي نكون بصدد قاعدة عرفية فيجب أن يستمر العمل بها فترة من الزمن
- ولا يمكن تحديد هذه الفترة بمدة معينةٍ أو سنوات محددة، إنما يترك تقدير وجودها للسلطة التقديرية للقاضي وفقًا لظروف وملابسات كل قضية بشكل مستقل

٤.عدم مخالفة العرف للنظام العام والآداب:

يعرف النظام العام بأنه مجموعة الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المملكة العربية السعودية.

أركان العرف (يتبع)

ثانيا: الركن المعنوي للعرف

- لكي نكون بصدد قاعدة عرفية فإنه يجب تمتعها بعنصر تكرار السلوك لمدة طويلة بشكل ثابت ومستقر
- وأن يعتقد الناس أن هذا السلوك أصبح ملزمًا لهم من خلال اعتقادهم وشعورهم على وجوب إتباعه، ومن يخالفه يوقع عليه الجزاء المناسب.
- وبذلك يختلف العرف عن العادة التي لا تصل إلى مرحلة الإلزام
- ومن أبرز أوجه الاختلاف بين العرف والعادة أن العرف يتكون من ركنين: هما الركن المادي، والركن المعنوي، بينما تتكون العادة من ركن واحد من أركان العرف هو الركن المادي.

رابعا: القانون الطبيعي ومبادىء العدالة

القانون الطبيعي: مجموعة من القواعد التى تحكم السلوك الاجتماعي للانسان ومصدرها الالهام الفطري السليم والادراك الصائب.

فقواعد القانون الطبيعي لاتتغير بتغير الزمان او المكان

وتقوم مبادىء هذا القانون على :

- الحق في الحياة وحرمة المساس بها
- الحق في الحرية وضروره توفرهل لكل افراد المجتمع

مبادىء العدالة: توسس مبادىء العدالة على وحي العقل والنظر السليم وروح العدل الطبيعي بين الناس.

- وتتفق هذه المبادىء مع العقل السليم والعدل والاخلاق وتمثل روح القوانين في نصوصها ومضمونها

ثانياً: المصادر التفسيريه

- أما المصادر التفسيرية فيرجع إليها في تفسير مضمون القاعدة عند التطبيق
- فينحصر دورها في في توضيح مفهوم القاعدة القانونية دون إنشائها

وتتمثل في:

-الفقه

-القضاء (احكام المحاكم)

تمت

بحمد الله